«وفي العام ١٩٧٨، أنشأ دودين ــ الذي يملك ثلاثة آلاف دونم لم يقم الحكم العسكري بمصادرة أي دونم منها ــ رابطة قرى الخليل التي كان هدفها المعلن تقديم المساعدات المالية للقرويين، في اطار مشاريع التطوير. ومنذ انشاء الرابطة، أصبح الفلاحون يتوجهون اليها لحل مشاكلهم الزراعية والمالية، كاستيراد الأسمدة بأسعار مخفضة وتلقي القروض المالية اللازمة لتطوير زراعتهم، وبهذا أصبحت الرابطة حلقة الوصل، بين سكان القرى وبين الحكم العسكري. وأصبح القرويون مجبرون على التوجه أولاً للرابطة، للحصول على توصية، لكي يقبل الحكم العسكري طلباتهم.

«لقد كان دودين حذراً، في بداية اقامة الرابطة، بحيث لم يتدخل في الشؤون السياسية، بل وأدلى أحياناً بتصريحات مؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية، لصرف الأنظار عن صورته الحقيقية. وقد نجح في ضم حوالي ستين قرية في منطقة الخليل الى هذه الرابطة، وجلب المساعدات المالية لها من الحكم العسكري» (**المصدر نفسه**).

رابطة قرى بيت لحم: بعد مرور ثلاث سنوات على اقامة رابطة قرى الخليل، اكتشف الحكم العسكري بشارة قمصية (وهو صاحب مصنع للتعدين في بلدة بيت ساحور)، ودفعه لاقامة رابطة قرى بيت لحم.

وعلى غرار ادعاءات رابطة قرى الخليل، يركز القيمون على رابطة قرى بيت لحم انتقاداتهم على المجالس البلدية الوطنية، محاولين زرع بذور التفرقة والخلاف بين المدن والقرى المحيطة بها وداخل القرى نفسها بين العائلات المختلفة فيها، بالاضافة الى مهاجمة منظمة التحرير الفلسطينية واللجنة الفلسطينية ــ الأردنية المشتركة. ولقد نشرت الصحف العربية الصادرة في القدس الشرقية اعلانات استنكار شديدة اللهجة، لروابط القرى هذه، موقعة بأسماء مشهورة لشخصيات شعبية من قرى جبل الخليل وفي منطقة بيت لحم.

أما محاولات قمصية، للدخول الى المخيمات، فقد لاقت فشلاً ذريعاً. ويرى سكان بيت لحم في بشارة قمصية، عميلاً للمخابرات الاسرائيلية ليس أكثر (**المصدر نفسه**).

رابطة قرى رام الله: وعلى غرار رابطة قرى جبل الخليل ورابطة قرى بيت لحم، أقيمت رابطة قرى رام الله التي يترأسها مختار قرية بلعين، يوسف الخطيب، الذي ادعى الادعاءات نفسها التي لوح بها دودين وبشارة قمصية، من أن الرابطة أقيمت لتطوير قرى المنطقة. وكشفت صحيفة الأنباء الاسرائيلية الحكومية، النقاب عن تقديم الحكم العسكري مساعدة مالية، بمقدار ٤٠ مليون شيكل، لهذه الرابطة. وعندما بدأ فشله يظهر، هدد الحكم العسكري مختاتير القرى بأنه سيسحب منهم أختام المخترة، اذا لم يوافقوا على الانضمام للرابطة.

ومن الجدير بالذكر، أن أغلبية القرى، في منطقة رام الله، ترفض ،حتى الآن، الانضمام لهذه الرابطة (**المصدر نفسه**).

كما جرت محاولات مشابهة، في كل من نابلس وأريحا، إلاّ أن هذه المحاولات باءت بالفشل.

وعلق أمنون كابليوك على مدى نجاح الحكم العسكري في ايجاد بديل لرؤساء البلديات واتحادات النقابات المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية قائلاً: «.. علينا أن نكون واقعيين ونلخص ما في الواقع بقولنا: ان الفشل الذريع كان من نصيب الحكم العسكري والروابط القروية التي أقامها، ولكن الحكم العسكري لم يعترف بالفشل، حتى الآن، ولم يرفع يديه ليعبر عن استسلامه للواقع.. واعتقد أن الحكم العسكري سيخرج خاسراً من هذه المعركة السياسية، لأنها لن تجبر سكان المناطق المحتلة على التنازل عن هدفهم في اقامة دولتهم، أما المساعدات الاقتصادية المزعومة فلن تزيد من قوة دودين ومؤيديه» (**المصدر نفسه**).

ضغوط الحكم العسكري لانجاح روابط القرى

يقوم الحكام العسكريون وضباط الادارة المدنية باستدعاء كافة رؤساء المجالس القروية ومخاتير القرى، في شمال الضفة الغربية، الى مراكز الحكم العسكري ويطلبون منهم الانضمام لما يسمى بروابط القرى.

وقد أوضح العديد ممن استدعوا، أن السلطات العسكرية طلبت منهم العمل على اقامة